

مسألة نحوية لأبي بكر بن العربي في شرح قوله
عليه الصلاة والسلام:
«لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ»

تحقيق

حياة قارة

أستاذة باحثة في اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة محمد الخامس - الرباط

1

1

1

1

نقدية

إن هذه المسألة النحوية التي أقدمها محققة، هي من تأليف الإمام العالم الحافظ المتبحر أبي بكر بن العربي المعافري^(١) الإشبيلي المتوفى سنة ٥٤٣هـ «ختم علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها»^(٢)، وعلى الرغم من كثرة تصانيفه ورسائله، فإنني لم أجد لهذه الرسالة ذكراً في المصادر التي ترجمت له.

ويبدو أنها من المسائل اللغوية والنحوية^(٣) التي ناقشها ابن العربي ليستفيد منها الفقهاء؛ فقد فهم القرآن والسنة لاستنباط الأحكام.

(١) نسبة إلى قبيلة (مَعَاْفِر) بفتح الميم والعين وكسر الفاء، الفحطانية، وهذه النسبة هي المشهورة في مصادر ترجمته. وقد وقفت على نسبة أخرى له في كنانة بالخزاعة العامة بالرباط - رقم ٩١ ج صفحة ١٦٦ - نصها: «قال الفقيه العلامة الكاتب الأواحد سيدي محمد بن أحمد اليمحمدي الفحصي في كتابه المسمى «تحفة الظرفاء في جميع ما في الكلاعي من الرسائل النبوية والصحابة والخلفاء» وكان فراغه من هذا التأليف يوم الجمعة عشية عرفة عام ١١٦٤هـ، وأهدى أول نسخه منه للسلطان الأعظم سيدي محمد بن عبد الله بن مولاي إسماعيل العلوي، وهو كتاب على نسق عجيب نادر الوجود. قال رحمه الله ما نصه: قرأت في كنانة سيدنا الوالد رحمه الله الذي كان يقرأه دائماً على سيدي مولاي إسماعيل رحمه الله في ترجمة الإمام سيدي أبي بكر بن العربي رحمه الله ونفع به من نقل ابن حجر شارح سيدي البخاري أنه: المَعَاْفِرِي بضم الميم وفتح الغين المعجمة بعد ألف على وزن المَعَاْفِرِي بالمهملة كما هو مشهور. نسبة إلى مَعَاْفِرٍ حِيٍّ من هَمْدَانَ بفتح الهاء وسكون الميم، القبيلة المعروفة من اليمن».

وفيما يتعلق بالترجمة بأبي بكر بن العربي، والتعريف بمؤلفاته، انظر: قانون التأويل: ٧١-٢٢٦، والناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي بكر بن العربي (الجزء الأول)، وآراء أبي بكر بن العربي الكلامية (الجزء الأول).

(٢) الصلة ٢ / ٥٥٨ رقم ١٢٩٨.

(٣) له رسالة في النحو واللغة أطلق عليها (ملجأة المتفقهين إلى معرفة غوامض التحويين واللغويين) ذكرها ابن العربي في عدة مواضع من كتبه، ونسبها إليه المقرئ في أزهار الرياض: ٩٥/٣، والنفع: ٣٦/٢.

وفي أثناء بحثي عن تواليفه المخطوطة التي لم تنشر، وقفت على مجموع خطي، يضم في آخره هذه المسألة، وترددت بادئ الأمر في تحقيقها ونشرها لسببين:

أولهما: الجانب الفقهي للمسألة؛ لأن الحديث الشريف موضوع هذه المسألة يتضمن خلافاً فقهياً عميقاً، ولا أدعي معرفة وعلماً في هذا الباب.

وثانيهما: المسألة في صناعة النحو، وأعترف بقصوري في هذه الصناعة. إلا أن هذا التردد سرعان ما تلاشى أمام رغبتني في نشر النص لأهميته؛ قصد التعريف به، لذلك حاولت أن أتبع رأي ابن العربي في هذه المسألة النحوية، لاستخراج ما يليق أن يكون تعليقاً وتوضيحاً لها.

ولاشك في أن المرء يتفق على قدر وسعه واستطاعته، وعذر مثلي بادٍ إن قصرت فيما تبصّرت. وبالله التوفيق.

عرض وتحليل:

سئل الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي عن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ» أهي مبنية لما لم يسم فاعله، أم مركبة على الفاعل؟

إن هذه المسألة، فيما نرى، تثير مشاكل عدة منها:

١- الخلاف الفقهي في حكم بيع المصرة^(١)، قال عنه ابن العربي:

(١) أحاديث المصرة - فيما قال الإمام بدر الدين العيني - على نوعين: أحدهما مطلق عن ذكر مدة الخيار، وبه أخذت المالكية وحكموا فيها بالرد مطلقاً، والآخر منها مقيد بذكر مدة الخيار كما في رواية مسلم، وبه أخذت الشافعية. انظر تفصيل ذلك في عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: ٢٧٠-٢٧١.

وعقد الإمام ابن حزم الأندلسي للمصرة فصلاً في (المحلّى) وذكرها في إطار «من اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة فهي صفقة مفسوخة كلها لا خيار له في إسائها إلا بأن يحدد فيها بيعاً آخر يتراض منهما» وقال: «هذا حكم كل معيب حاشا المصرة فقط» انظر تفصيل الحكم فيها: =

«وهذا حديث عظيم، بيانه في موضعين: مسائل الخلاف، وشرح الصحيح. ومن فصول القوية أن التصرية عندنا عيب، وبه قال الشافعي^(١)، وقال أبو حنيفة ليست بعيب، والدليل على أنه عيب زيادة الثمن بالتصرية ونقصانه بعدمها، ولا جواب عن هذا.

ورد أبو حنيفة هذا الحديث لوجهين:

أحدهما: أن راويه أبو هريرة، ولم يكن فقيهاً، وإنما كان رجلاً صالحاً، وإنما تقبل روايته في المواضع لا في الأحكام.

الثاني: وقد قال أبو حنيفة إن هذا الحديث يخالف أصول الشريعة من ثمانية أوجه^(٢)، فأوردها وجاوبنا^(٣) عليها كما في مسائل الخلاف^(٤).

٢- اختلاف أهل العلم واللغة في تفسير المُصرِّاة، ومن أين أخذت واشتقت، وتفصيل ذلك كما يلي:

١- أن أصل التصرية حبس الماء. يقال منه: صرَّيتُ الماءَ إذا حبسته. وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة^(٥).

= المحلَّى: ٦م / ٩ج - ٦٦ص، وانظر كذلك أعلام السنن في شرح صحيح البخاري لأبي سليمان الخطابي: ٥٩٦/١ - ٥٩٧، والفتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٤ / ٣٦٢.

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي: ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٢) فيما يخص مذهب الإمام أبي حنيفة في هذه المسألة، والاعتراضات عليها، انظر: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للإمام العيني: ١١ / ٢٧٠، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد: ١٣٢/٢، والمحلى لابن حزم: ٦م / ٩ج - ٦٧ص - ٧٠، والمعلم للمازري: ٢ / ٢٤٨، وأوجز المسالك إلى موطأ مالك: ١١ / ٣٧٦ - ٣٨٠.

(٣) فيما يتعلق برد ابن العربي على أبي حنيفة في هذه المسألة، انظر: عارضة الاحوذى: ٥ / ٢٦٠ - ٢٧١.

(٤) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ٢ / ٨٥١ - ٨٥٢.

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١، والفتح الباري: ٤ / ٣٦٢، وأعلام السنن: ١ / ٥٩٦، وعمدة القاري: ١١ / ٣٦٩، ومشارك الأنوار: ٢ / ٤٢-٤٣، والنهاية في غريب الحديث: ٣ / ٢٧.

ويقال: صَرَيْتُ المَاءَ فِي الحَوْضِ، وَاللَّبْنَ فِي الضَّرْعِ، وَصَرَيْتُهُ، وَمَاءٌ صِرِيٌّ وَصِرِيٌّ؛ إِذَا اجْتَمَعَ فِي مَوْضِعٍ وَاسْتَنْقَع، وَبَقِيَ حَتَّى يَتَغَيَّرَ وَيَصْفَرَّ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى شَرْبِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

صِرِيٌّ أَجْنٌ يَزْوِي لَه المَرْءُ وَجْهَهُ * إِذَا ذَاقَهُ ظَمَانٌ فِي شَهْرِ نَاجِزٍ^(١)

وقال أبو عبيد: المَصْرَاءُ: هِيَ النَّاقَةُ أَوْ البَقْرَةُ أَوْ الشَّاةُ يُصَرِّي اللَّبْنَ فِي ضَرْعِهَا؛ أَي يَجْمَعُ وَيَجْبِسُ، وَيُقَالُ مِنْهُ: صَرَيْتُ وَصَرَيْتُهُ. وَصَرَيْتَ الشَّاةَ تَصْرِيَةً؛ إِذَا لَمْ تَحْلِبْهَا أَيَّامًا حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا، وَالشَّاةُ مُصْرَاءً^(٢).

وذكر ابن السكيت مادة (صري) في باب قطع الأمر: يُقَالُ صَرِيَ أَمْرُهُ يَصْرِيهِ صَرِيًّا؛ إِذَا قَطَعَهُ^(٣).

وأورد أبو الوليد الوقشي الحديث في كتابه (الجامع من الغريب) وعرض رأيه في مسألة اشتقاق كلمة المَصْرَاءُ، وقال: «وروى بعض الفقهاء (لا تَصْرُوا الإِبِلَ) أَي: لَا تَشْدُوا ضَرْعَهَا لِثَلَا يَرْضَعُ لِسِنِّهَا أَوْ يَحْلِبُ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِالْإِبِلِ، بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الصَّادِ. وَذَلِكَ خَطَأً.

يقال: صَرَرْتُ النَّاقَةَ، وَاسْمٌ مَا يُشَدُّ بِهِ ضَرْعُهَا الصَّرَارُ. وَرَدَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ جَمَاعَةٌ، وَقَالُوا هَذَا يَبْطُلُهُ قَوْلُهُ مُصْرَاءً. وَلَوْ كَانَ مِنْ صَرَرْتُ مُخَفَّفَةً لَقَالَ مَصْرُورَةً.

قال ش^(٤): وَمَا قَالُوهُ لَا يَلْزَمُ، لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ مُصْرَاءً مُصْرَرَةً بِثَلَاثِ

(١) انظر: الجامع من الغريب للحافظ أبي الوليد الوقشي - مخطوط - ص ١٦٦.

(٢) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٤٠، وكذلك لسان العرب (صري) والتهديب (صري): ١٢/

٢٢٤ - ٢٢٥، والعين (صري): ٧/ ١٥١، والفصوص: ٣/ ١٣٩-١٤٢، وصحيح مسلم: ٣/ ١١٥٥.

(٣) كثر الحفاظ: ص ٥٠٧.

(٤) هو هشام بن أحمد بن هشام الوقشي.

راءات فكرها اجتماع الراءات فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا: تَطَنَّتْ والأصل تَطَنَّتْ، ومنه دَسَّأَهَا أي دَسَّسَهَا، ومنه تَصَدِيهٌ، والأصل: تَصَدِيدَةٌ؛ لَأَنَّهُ تَفَعَّلَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا قَوْمٌ مِنْهُ يَصِدُّونَ»^(١) فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ الصَّادَ؛ أَي يَضْجُونَ وَيَعْجُونَ^(٢).

كما ذكر الإمام المازري الكلمة في كتابه (المعلم بفوائد مسلم) وقال «وأهل اللغة يقولون: لا تُصَرِّوا. وقد اختلف عن مالك فقيل عنه مثل هذا»^(٣).

أمَّا الأزهري في تهذيب اللغة، فقد جَوَّزَ إمكانية اشتقاقها من الصَّرِّ والصَّرِّي معاً، قال «فإن كان من الصَّرِّ فهو بفتح التاء وضم الصاد، وإن كان من الصَّرِّي فيكون بضم التاء وفتح الصاد»^(٤).

كما عقد الإمام بدر الدين العيني لهذا الحديث فصلاً مطولاً في كتابه (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري) وعرض من خلاله أوجه الخلاف الفقهي واللغوي والصرفي للكلمة (المصرَّة - تُصَرِّوا). قال «قلت: إذا كانت المُصَرَّةُ مِنَ الصَّرِّ بالتشديد يكون اسم المفعول منه مَصْرُورَةٌ، ولكنها تكون من صَرَّرَ على وزن فَعَّلَ فيكون اسم المفعول منه مُصَرَّرًا، ولكن لما قلبت الراء الثالثة ياء لما ذكره^(٥) قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت مُصَرَّةً.

وإذا كانت من الصَّرِّي وهو معتل اللام اليائي، فالقياس أن يكون اسم المفعول

(١) سورة الزخرف: الآية ٥٧.

(٢) كتاب الجامع من الغريب للحافظ أبي الوقيتي - مخطوط - ص ١٦٦.

(٣) المعلم بفوائد مسلم: ٢٤٨/٢.

(٤) تهذيب اللغة (صري): ١٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥. والتفسير نفسه في لسان العرب: (صري).

(٥) يشير هنا إلى ما قاله الأزهري من أنه لما اجتمعت في الكلمة ثلاث راءات قلبت إحداها ياء كما قيل: تطننت في تطننت كراهة اجتماع الأمثال: عمدة القاري: ١١ / ٢٦٩. والتفسير نفسه في التهذيب

واللسان: (صري).

منه مُصْرَأة، وأصلها مصْرِيَّة، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. والقياسُ التصريفي أن يكون أصلها من صَرَى يُصْرِي تَصْرِيَّةً؛ من باب التفعيل ففُعَلَ بها ما ذكرنا. ولذلك قال الخطابي: اختلف أهل العلم واللغة في تفسير المُصْرَأة، ومن أين أخذت واشتقت. وقول البخاري^(١): والمُصْرَأة التي صُرِّيَ لبنها على القياس الذي ذكرناه، وهو الصحيح . . . وأشار البخاري بهذا إلى أن الصحيح في تفسير المُصْرَأة أن تكون من صَرَى من باب فَعَّلَ بالتشديد، ومنه يقال: صَرَيْتُ الماءَ إذا حَبَسْتَهُ وَجَمَعْتَهُ، ويكون أصل مُصْرَأة على هذا مُصْرِيَّةً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهذا هو الصحيح وأكثر ما تكلموا فيه خارج عن قانون التصريف فافهم^(٢).

ب - أن الكلمة (تُصَرَّوْا) مبنية للمعلوم وهو أمر أجمع عليه الفقهاء واللغويون الذين ذهبوا هذا المذهب في حمل الكلام على الخطاب للمعلوم؛ لأن الحديث النبوي الشريف «لا تُصَرَّوْا الإبل» جاء في سياق النهي الشرعي في البيوع الفاسدة.

وقد أورد القاضي عياض الحديث في كتابه (مشارك الأنوار على صحاح الآثار) من خلال فصل عقده للاختلاف والوهم، وقال «قوله (لا تُصَرَّوْا الإبل) كذا صحيح الرواية والضبط في هذا الحرف بضم التاء وفتح الصاد وفتح لام الإبل؛ من صَرَى؛ إذا جمع: مثقل ومخفف. وهو تفسير مالك والكافة له من أهل اللغة والفقهاء.

وبعض الرواة يحذف واو الجمع ويضم لام الإبل على ما لم يسم فاعله، وهو

(١) صحيح البخاري: ١٢ / ٢.

(٢) عمدة القاري: ٢٦٩ / ١١.

خطأ على هذا التفسير، لكنه يخرج على تفسير من فسره بالربط والشد من صرَّ يَصِرُّ. وقال فيه: المصرورة، وهو تفسير الشافعي لهذه اللفظة؛ كأنه بحبسه لها ربط أخلافها وشدها لذلك.

وبضعهم يقوله: لا تَصْرُوا بفتح التاء وضم الصاد ونصب اللام وإثبات واو الجمع. ولا تصح أيضا إلا على التفسير الآخر من الصرِّ (١)

وقد عزا القاضي عياض هذا التفسير لضبط المتقين من شيوخه، قال «وكان شيخنا أبو محمد بن عتاب يقول للقارئ عليه والسامعين: اجعلوا أصلكم في هذا الحرف متى أشكل عليكم ضبطه قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٢) واضبطوه على هذا التأويل فيرتفع الإشكال. ويحكي ذلك لنا عن أبيه؛ لأنه من صرَّى مثل زكَّى (٣).

كما أن ابن حجر العسقلاني يتناول الحديث من هذه الجهة، ويحدد أن اشتقاق اللفظة من الصري، وأنها مركبة على الفاعل، يقول «قوله (لا تُصْرُوا) بضم أوله وفتح ثانية بوزن تُزَكُّوا. يقال: صرَّى يَصِرِّي تَصْرِيةً كَزَكَّى يُزَكِّي تزكية - والإبل بالنصب على المفعولية.

وقيده بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه. والأول أصح لأنه من: صرَّيتُ اللبن في الضرع؛ إذا جمعته، وليس من صرَّرتُ الشيء؛ إذا ربطته، إذ لو كان منه لقليل مصرورة أو مُصْررة ولم يقل مُصْرارة، على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب.

(١) مشارق الأنوار: ٤٣ / ٢.

(٢) سورة النجم: آية ٣٢.

(٣) مشارق الأنوار: ٤٣ / ٢، وفي سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي: «لا تُصْرُوا الإبل بضم أوله وفتح

الصاد المهملة بوزن تُؤَلُّوا»: ٢٥٣ / ٧.

قال الأغلب:

رأت غلاماً قد صرّى في فقرته * ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة:

فقلت لقومي هذه صدقاتكم * مُصرّةٌ أخلافها لم تحور

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانية لكن بغير واو على البناء للمجهول. والمشهور الأول^(١).

ج - أن الوجه النحوي لصيغة (لا تُصروا الإبل) - فيما يرى ابن العربي - هو

البناء لما لم يسمّ فاعله، يقول في ذلك «... إذا ثبت هذا عدنا إلى قوله (لا تُصروا الإبل) فوجدناه نهياً على صيغة المجهول فيما يتعلق بمنع السيّان والدُرور؛ وهو قطع اللبن ومنعه من الخروج، فوجب أن يكون بضم التاء الزائدة وفتح الفاء الأصل في البناء، وهي الصّاد في العبارة، وضم الراء التي هي العين في الأصل والراء في الصيغة كما قال الله تعالى: ﴿لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢)،^(٣).

إن تغليب ابن العربي لهذا الوجه النحوي، ناتج - فيما يرى - عن امتناع إمكانية قراءة (لا تُصروا الإبل) «بفتح التاء الزائدة وضم الفاء التي هي صاد في الصيغة، ونصب اللام من الإبل على إعراب المفعول المعلوم فاعله»^(٤) وذلك لوجهين:

١ - الأول منهما أن المعاني في لسان العرب مشتركة بين الأبنية، ومشاركة أيضاً

(١) فتح الباري: ٤ / ٣٦٢، وانظر كذلك أوجز المسالك إلى موطن مالك: ١١ / ٣٧٥، وصحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ١٦٠.

(٢) الآية ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾: سورة النجم ٣٢.

(٣) مسألة (لا تُصروا الإبل) ضمن كتاب الجامع من الغريب لأبي الوليد القشبي - مخطوط - ص ٢٥٠.

(٤) المصدر نفسه.

باختلاف الحروف التي لا يتطرق إليها البدل، مثل صَرَرَّ براءين؛ بمعنى قَطَعَ. ولكن على الرغم من هذا الاشتراك، فإن الاشتقاق غير مطرد في اللغة (بمعنى المعجم) يقول: «... مع أنه قد قيل إن الصَّرْمَةَ قطعة من الإبل، ولا تقول مع ذلك: صَرَمْتُ الإبل؛ إذا قطعت لبنها لوجود معنى القطع، كذلك لا تقول: لا تَصْرُوا بفتح التاء الزائدة وضم الفاء الأصلية بمعنى لا تجمعوا لبنها وإن وجد فيه المعنى»^(١).

٢- أوجه دلالة اللفظ على المعنى في الاستعمالين: صَرَّ، وصرَى، علماً بأن «معرفة وجه دلالة اللفظ على المعنى»^(٢) لا غنى عنه في «معرفة التأويل، وهو أصل ينظم الدليل ولا غنى للناظر عنه»^(٣)، بل إن ارتباط المعاني بأصول الكلمات وبنائها اللغوي، من الثوابت التي يركز عليها ابن العربي في تواليفه^(٤). يقول: «والثاني أن صَرَى المعتل يقتضي القطع، ويتعلق باللبن بلفظه الموضوع له، وصرَّ المضاعف لا يعني القطع إلاً بمعنى مرتبط بمدلول اللفظ، ولا يتعلق باللبن لفظاً»^(٥).

يستفاد مما تقدم غلبة الطابع الصرفي والطابع اللغوي على الطابع النحوي، إلاً أنه تغليب تعمدته ابن العربي ليخلص إلى الوجه النحوي الذي يراه للمسألة. يبدو إذن أن منهجه في هذا العرض، يتمثل في البحث عن أصل صيغة (تَصْرُوا) من الناحية اللغوية والدلالية والاشتقاقية، وتقديم الفروق الواضحة بين:

(١) المصدر نفسه.

(٢) قانون التأويل لأبي بكر بن العربي: ص ٥١٢.

(٣) قانون التأويل: ص ٥١٤.

(٤) انظر مثلاً شرحه لحقيقة العفة، واستناده إلى بناء الكلمة اللغوي في: العواصم من القواصم: ٢٥٧،

وشرحه لأصول فضائل الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة في قانون التأويل: ٤٨٢ - ٤٨٦.

(٥) مسألة (لا تَصْرُوا الإبل) ضمن كتاب الجامع من الغريب لأبي الوليد القاسمي - مخطوط - ص ٢٥٠-٢٥١.

صَرَ وَصَرَى؛ معنى ودلالة وتصريفاً، مع الحفاظ على أصل المعنى، وأصل دلالة الوضع اللغوي.

ولا شك في ذلك، فنحن أمام «عالم أصولي، متقدم في المعارف كلها، متكلم في أنواعها، نافذ في جميعها، حريص على أذائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها»^(١).

وصف المخطوطة:

اعتمدت في نشر «جواب أبي بكر بن العربي عن قوله عليه السلام: لا تُصَرِّوا الإبل» على مخطوطة وحيدة محفوظة بالزواية الحمزاوية - زاوية سيدي حمزة (إقليم الراشيدية) رقم ٩١، ومنها مصورة ميكروفيلمية بالخرزانة العامة بالرباط رقم ١٠١م.

ويقع هذا الجواب في ثلاث صفحات من حجم متوسط، ضمن مجموع يضم ٢٥٢ صفحة، وقياس الورقة ٢١×١٥سم، ومعدل سطور الصفحة الواحدة ٢٢ سطراً، في كل سطر ١٠ كلمات تقريباً، وهي مكتوبة بخط أندلسي، وليس فيها اسم الناسخ ولا مكان النسخ، وكان الفراغ منها يوم الخميس خامس شهر ربيع المكرم عام ثمانية وتسعين وستمائة.

ويحتوي هذا المجموع على العناوين التالية:

١- الجامع من الغريب لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي^(٢)، وهو تعليق على موطأ مالك بن أنس - رضي الله عنه - في تفسير لغاته وغوامض إعرابه

(١) الصلة: ٥٥٨/٢.

(٢) هو هشام بن أحمد بن هشام الكِنَاني، يعرف بالوقشي، من أهل طليطلة، يكتني: أبا الوليد. أحد رجال الكمال في وقته باحثاته على فنون المعارف، وجمعه لكليات العلوم. توفي سنة ٤٨٩هـ. ترجمته في:

الصلة: ٦١٧/٢ - ٦١٨ رقم ١٤٣٧، وبغية الملتبس: ص ٤٨٥ رقم ١٤٢٧.

ومعانيه (١-٢٤٣).

٢- النكت الزائدة للمؤلف نفسه، قال «وهذه نكت في كتاب الجامع ومواضع متفرقة في الموطأ قد أشفع القول فيها هنا» (٢٤٣ - ٢٥٠).

٣- قوله عليه السلام: لا تُصَرُّوا الإبل لأبي بكر بن العربي (٢٥٠-٢٥٢).

وأخيراً أسأل الله أن يوفقني للمزيد من خدمة ديننا وتراثنا، ونشر آثار سلفنا الصالح في مختلف الفنون، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النص المحقق:

[٢٥٠] قوله عليه السلام: (لا تُصَرُّوا الإبل) لابن العربي. بسم الله الرحمن

الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

سئل الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي عن قوله: (لا تُصَرُّوا الإبل) (١) أهي

مبنية لما لم يسم فاعله، أم مركبة على الفاعل؟

فأجاب رضي الله عنه، فقال: اعلموا - وفقكم الله - أن بناء صرر للجمع

(١) الحديث في الموطأ ضمن باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة، نصه: «وحدثني مالك عن أبي الزناد،

عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ للبيع، ولا

يَبِعْ بعضكم على بَيْع بعض، ولا تَتَاجَسُوا، ولا يَبِعْ حاضر لِبَادٍ، ولا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها

بعد ذلك، فهو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بعد أن يحلبها إن رَضِيها أَمْسَكها وإن سَخِطها رَدَّها وَصَاعاً من تَمْرٍ»

ص ٥٩١ رقم ٩٩.

كما أخرجه البخاري في كتاب البيوع ٦٤ - باب النهي للبايع أن لا يُحْفَلُ الإبل: ١٤٦/٣ ومسلم في

كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه: ٦٠٢/١.

والحديث كذلك في الجامع من الغريب لأبي الوليد الوقشي: ص ١٦٦، وغريب الحديث لأبي عبيد:

٢/ ٢٤٠، وسنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي: ٧/ ٢٥٣، ومسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢/ ٢٢٢،

والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣/ ٢٧.

والضم، وبناء صَرَى للقطع، هذا في المعتل اللام كالأول في المضاعف، كلُّ واحدٍ منهما بمعناه، فإذا قلت: صَرَّ فلانٌ كذا وكذا؛ كان معناه: جَمَعَهُ، وإذا قلت: صَرَى فلانٌ كذا يَصْرِي؛ كان معناه: قَطَعَهُ. ومن الأول قول النبي ﷺ لمحمية^(١) وصاحبه: «أَخْرَجًا مَا تُصَرَّرَان»^(٢)، وقد كانا جمعا كلاماً وزوراه.

ومن الثاني قول النبي ﷺ مخبراً عن الله في آخر من يخرج من النار، أن الله يقول له في حديث طويل «يا بن آدم ما يَصْرِينِي مِنْكَ»^(٣).

فإذا فهمتهم معنى اللفظين وبناءهما، وكيفية خُرُوجهما، كان تصريفُ بناء الأول: صَرَّ الشيء يَصْرُّ صَرًّا؛ إذا جمعه، فإذا قرنت بالأمر، قلت: صُرَّ الدراهم، معناه: اجمعها [٢٥١] ولَفَّها، ولا يستعمل غالباً إلا فيما يشتمل عليه، وإذا أمرت الجماعة، قلت: صُرُّوا كذا، وإذا ركبت عليه النهي، قلت للواحد: لا تَصْرُ كذا بضم الفاء، وللجماعة: لا تَصْرُوا، بضم الفاء أيضاً.

وأما تصريف الثاني، فتقول: صَرَى الشيء: انقطع وصَرَيْتَهُ؛ إذا قَطَعْتَهُ، وذلك يستعمل غالباً في كل جَارٍ دَارٍ من ماءٍ أو لبنٍ، فإذا أمرت به قلت: صُرَّ كذا بفتح الفاء؛ لأنه من فَعَلَ يَفْعُلُ بكسر العين، وفتحت في الأمر فاؤه بالواو، ولعلَّةٍ معروفةٍ عند أهل الصناعة والسماع عندنا، ولا يبقى الأول^(٤). وإذا أمرت الجماعة

(١) كذا ورد، والصواب أن النبي ﷺ قال ذلك للفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، أما محمية فقد دعاه النبي ﷺ وقال له: «أنكح هذا الغلام ابتك» يعني الفضل. انظر: صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة. [هيئة التحرير].

(٢) الحديث في غريب الحديث لابن قتيبة: ٥١٨/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧/٣، ولسان العرب مادة (صَرَّ).

(٣) الحديث في غريب الحديث لأبي عبيد: ٨٣/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧/٣، ولسان العرب مادة (صري).

(٤) كذا جاء النص، وفيه غموض. [هيئة التحرير].

قلت: صرُّوا مثله، فإذا ركبت عليه النهي، قلت للواحد: لا تُصِرَّ بفتح الفاء، ولا تُصِرُّوا للجماعة بفتح الفاء مثله؛ معناه لا تُعْطُوا جارياً، ولا تمنعوا من الدُّرور داراً.

إذا ثبت هذا، عدنا إلى قوله: لا تُصِرُّوا الإبلَ، فوجدناه نهياً على صيغة المجهول فيما يتعلَّق بمنع السيلان والدُّرور؛ وهو قطع اللَّبَن، ومنعه من الخروج، فوجب أن يكون بضم التاء الزائدة، وفتح الفاء الأصل في البناء، وهي الصَّاد في العبارة، وضمَّ الرَّاء التي هي العين في الأصل، والرَّاء في الصيغة، كما قال الله تعالى: ﴿لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وتقول على هذا للجماعة: لا تُعْزُوا زيداً، ولا تُلَبُّوا داعياً، ولا تُسْنُوا لظالم أملاً.

إذا فهمتم هذا، فقد بقيت هنا نكتة، وهي أن كل ممنوع من السيلان والتفرق مجموع، فظن لذلك بعضهم أنه يجوز (لا تُصِرُّوا الإبل) بفتح التاء الزائدة، وضم الفاء التي هي صادٌ في الصيغة، ونصب اللام من الإبل على إعراب المفعول المعلوم فاعله، وذلك ممتنع لوجهين:

الوجه الأول: أنَّ المعاني في لسان العرب مشتركة بين الأبنية في كثير من المثل والمضاعف والمهموز وما لا يهمز، يحكي ذلك أرباب العربية، ولولا التطويل لذكرت لكم منه أمثلة نعم، وأبعد منه تشريك المعاني باختلاف الحروف التي لا يتطرق إليها البدل، كقولك: صرَّ براء؛ بمعنى قَطَعَ، ولا يعبأ بأحدهما عن الآخر، مع أنه قد قيل إن الصرمة قطعة من الإبل، ولا تقول مع ذلك: صرمتُ الإبل؛ إذا قطعت لبنها، لوجود معنى القطع، كذلك لا تقول: لا تُصِرُّوا بفتح التاء الزائدة وضم الفاء الأصلية؛ بمعنى لا تَجْمَعُوا لبنها، وإن وُجِدَ فيه المعنى.

والثاني: أنَّ صرَّى المعتل، يقتضي القطع، ويتعلق باللبن بلفظه الموضوع له،

(١) سورة النجم: آية ٣٢ ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

وصراً المضاعف لا يعني [٢٥٢] القطع إلا بمعنى مرتبط بمدلول اللفظ، ولا يتعلق باللبن لفظاً، فكان هذا أولى بالحديث للوجهين جميعاً، وعليه فسره أبو عبيدة^(١)، وأبو عبيد^(٢)، والأصمعي^(٣)، وجماعة من العلماء، وغيرهم ممن سبقهم ولحقهم، والله الموفق للصواب، وينفع بالعلم، ويغفر لمن تصفح هذا الكتاب أن يغفر لكاتبه، وأن يعهده برحمته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والصلاة على سيد الأنام رسول ذي الجلال والإكرام، محمد النبي عليه السلام، وعلى آله وأصحابه الكرام وسلم تسليماً، والحمد لله رب العالمين كثيراً.

وكان الفراغ منه يوم الخميس خامس شهر ربيع المكرم عام ثمانية وتسعين وستمائة.

* * *

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، مولى بني سلامة من بني تميم بن مرة، قال ثعلب: «من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة» توفي سنة ٢١٠هـ.

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي. صاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه والشعر. توفي سنة ٢٢٤هـ.

(٣) هو عبد الملك بن قريب: كان صاحب لغة ونحو، إماماً في الأخبار والنوادر والملح والغرائب. قيل توفي سنة ٢١٣هـ.

المصادر والمراجع

- ١- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية/ تأليف عمار الطالبي .. الجزائر: [د.ن].
- ٢- إسعاف المبطل برجال الموطأ/ تأليف الإمام جلال الدين السيوطي .. ط ١ ..
الرباط: دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٢م.
- ٣- أعلام السنن في شرح صحيح البخاري/ لأبي سليمان الخطابي؛ دراسة وتحقيق
يوسف الكتاني .. الرباط: منشورات عكاظ، ١٩٩١م.
- ٤- أوجز المسالك إلى موطأ مالك/ محمد زكريا الكاندهلوي .. بيروت: دار
الفكر، ١٩٨٠م.
- ٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد/ لأبي الوليد بن رشد الحفيد .. بيروت: دار
الفكر، [د. ت].
- ٦- تهذيب اللغة/ للأزهري؛ تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة علي
محمد البجاوي .. القاهرة: الدار المصرية للتأليف، [د.ت].
- ٧- الجامع من الغريب/ لأبي الوليد القشبي (مخطوط).
- ٨- الرسالة/ محمد بن إدريس الشافعي؛ تحقيق محمد سيد كيلاني .. ط ١ ..
القاهر: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- ٩- سنن النسائي بشرح المحافظ السيوطي .. بيروت: دار إحياء التراث العربي
[د.ت].
- ١٠- صحيح البخاري .. بيروت: عالم الكتب [د.ت].

- ١١- صحيح مسلم .. الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٩٨٠م.
- ١٢- صحيح مسلم بشرح النووي .. بيروت: دار الفكر، ١٩٨١.
- ١٣- الصلاة/ لابن بشكوال؛ عني بنشره عزت العطار الحسيني .. القاهرة: مكتبة الخانجي [د.ت].
- ١٤- عارضة الأحوذى/ لابن العربي .. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت].
- ١٥- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري/ بدر الدين العيني .. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، [د.ت].
- ١٦- العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي .. القاهرة: دار مكتبة الهلال، [د.ت].
- ١٧- العواصم من القواصم/ لابن العربي؛ تحقيق عمار الطالبي .. الجزائر: [د.ن].
- ١٨- غريب الحديث/ لأبي سليمان الخطابي؛ تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغزبواوي .. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ١٩- غريب الحديث/ لابن قتيبة؛ تحقيق عبد الله الجبوري .. ط ١ .. بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م.
- ٢٠- غريب الحديث/ لأبي عبيد القاسم بن سلام .. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- ٢١- الفائق في غريب الحديث/ للزمخشري، ضبطه وصححه علي محمد

- البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم .. ط ١ .. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٥م.
- ٢٢- فتح الباري/ لابن حجر العسقلاني؛ تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله ابن باز .. الرياض، [د.ن].
- ٢٣- الفصوص/ لأبي العلاء صاعد الرِّبَعي البغدادي؛ تحقيق ودراسة عبدالوهاب التازي سعود .. ط ١ .. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٢٤- قانون التأويل/ لابن العربي؛ دراسة وتحقيق محمد السليمانى .. ط ١ .. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٢٥- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس/ لابن العربي؛ دراسة وتحقيق محمد عبد الله ولد كريم .. ط ١ .. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- ٢٦- كناشة/ لمجهول - مخطوط بالخرانة العامة بالرباط - رقم ٩١ ج.
- ٢٧- تهذيب الألفاظ/ لابن السكيت .. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٩٥م.
- ٢٨- لسان العرب/ لابن منظور .. بيروت: دار صادر، [د.ت].
- ٢٩- المحلّى/ ابن حزم الأندلسي؛ تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر .. بيروت: منشورات المكتب التجاري، [د.ت].
- ٣٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل .. بيروت: المكتب الإسلامي، [د.ت].
- ٣١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار/ للقاضي عياض .. القاهرة: المكتبة العتيقة، [د.ت].

٣٢- المعلم بفوائد مسلم/ لأبي عبد الله محمد بن علي المازني؛ تحقيق محمد الشاذلي النيفر .. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥م.

٣٣- النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ لابن العربي؛ دراسة وتحقيق عبد الكبير العلوي المدغري .. ط ١ .. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٤- النهاية في غريب الحديث والأثر/ لابن الأثير؛ تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي .. [د.م.]، المكتبة الإسلامية.

* * *